تصحيح الفرض

الموضوع الأول:

الانسان كائن حي يقيم أفعاله وفق قيم تعتبر مبادئ ترمز الى الخير و توجه سلوك الانسان, و هناك من أسس القيمة على مبدأ الواجب العقلي, فهل تبقى فكرة الواجب من أصل الواجب.

يمكن أن تكون قانونا لحياة الإنسان الأخلاقية في كل زمان و مكان؟

تحليل الموقف العقلي بزعامة كانط: تأسيس الأخلاق على مبدأ ثابت هو الواجب العقلي كقاعدة أخلاقية للسلوك الإنساني صالحة في كل زمان و مكان.

العقل ملكة مشتركة و هو معيار التمييز بين الخير و الشر.

1الحجة:-تأسيس الأخلاق على الواجب العقلي يجعل منه نزيها خالصاً مجرد من الميول الحسية والرغبات و المنافع .

-الواجب الأخلاقي غاية في ذاته و ليس وسيلة لتحقيق غاية قيمة الفعل قبلية وليست بعدية, أي أن قيمة الفعل تكن في الإرادة الخيّرة التي تحترم الواجب لذاته وليس لنتائجه.

-الإرادة الخيرة هي الخير الوحيد الذي يمكن أن يخفي على أفعالنا صفة الخير و الشر.

-اطلاقية السلوك المتمثل في العمل بمقتضى القانون الأخلاقي احتراما له لأرجاء في الثواب ولا خوفاً من العقاب.

2النقد:أخلاق الواجب من أجل الواجب مثاليا لا يمكن تطبيقها على الواقع و صورية لا تهتم بالنتائج.

تحليل الموقف النفعي:الأخلاق تئسس على المنفعة.

1الحجة:-المنفعة هي معيار التمييز بين الخير و الشر.

-استقراء السلوك يبين أن الإنسان إنما يتحرك من أجل جلب منفعة ودفع ضرر.

- الإنسان بطبيعته يهدف الى تحقيق منافعه .

2النقد:تأسست الأخلاق على المنفعة يحط من قيمة العقل و الأخلاق معاً.

-المنفعة ذاتية ومتغيرة مما ينتج عنه تعارض المنافع فقد يكون الفعل نافعاً و لا يكون أخلاقي مثل الكذب.

3التركيب: الأخلاق الحقة هي التي تقيم توازناً بين أوامر العقل كواجبات ومبادئ ثابتة و بين مطالبة الحسية النفعية كسلوكات متغيرة حسب الظروف و الأقوال.

الخاتمة:رغم أن فكرة الواجب من أجل الواجب التي أراد من خلالها كانط السمو بالأخلاق عن القيم المادية التي ألحقها بها أصحاب النفعية لدى الفلاسفة الإنجليز ومن قبلهم بعض اليونان إلا أنها تبدو الفكرة غارقة في التجريد و المثالية و بالتالي لا يمكن اعتمادها "دائماً" كقاعدة عامة.

الموضوع الثاني:

طرح المشكلة :

طرح فكرة شائعة: الاعتقاد أن العدالة محصلة التفاوت.

طرح نقيضها: تتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق المساواة.

الدفاع عنها أمر مشروع.ما هي الحجج التى يمكن الاعتماد عليها في تبرير وجهة نظر هده الأطروحة؟

محاولة حل المشكلة:

عرض موقف الأطروحة:

ضبط الموقف كفكرة :مبدأ المساواة هو الدي يحقق العدالة الاجتماعية.

عرض مسلماته: مبررات فلاسفة القانون الطبيعي.

مبررات نظرية العقد الاجتماعي.

عرض البرهنة و النتائج: ضرورة التسليم بأن مبدأ المساواة شرط للعدالة.

توظيف الأمثلة و الأقوال المأثورة.

الدفاع عنها بحجج و براهين:

مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مبادئ النظرية الإشتراكية.

توظيف الأمثلة و الأقوال المأثورة.

عرض منطق الخصوم و نقده:

خصوم الأطروحة: أنصار التفاوت: الفلسفة الكلاسيكية, الحديثة, الرأسمالية.....

نقد منطق الخصوم: الإستئناس بمذاهب فلسفية مؤسسة.

توظيف الأمثلة و الأقوال المأثورة أو الوقائع العلمية و التاريخية .

حل المشكلة:

إدا الأطروحة القائلة : بأن مبدأ المساواة هو الدي يجسد العدالة الاجتماعية على أرض الواقع, أطروحة صحيحة و صادقة.

فالدفاع عنها مشروع و ضروري, يجب تبنيها و العمل بها ميدانيا.

مدى تناسق الحل مع منطوق المشكلة.

الموضوع الثالث:

طرح المشكلة: يعرف العدل بأنه الاستقامة في الاستحقاق، و هو أن يأخذ كل ذي حق حقه و إن كان الناس قد اتفقوا حول موضوع العدل فقد اختلفوا حول سبل تحقيقه و هو ما أثاره "بليز باسكال" من خلال نصه هدا.

فادا كان الإنسان يطمح في العيش في كنف العدل, فهل يمكن الاعتماد على القوة في سبيل تحقيقه؟

بعبارة أخرى: هل يمكن أن تكون القوة وسيلة مشروعة لتحقيق العدالة؟

محاولة حل المشكلة:

موقف صاحب النص: "بليز باسكال" رياضي و عالم طبيعة فرنسي, عالج في نصه العلاقة بين القوة و العدل,حيث يرى أن للعدل قيمة كبيرة بين البشر,و القوة لها خطورتها في حياتهم و كل واحدة منهما دون الأخرى عاجزة أو ظالمة, لهدا يجب الجمع بينهما مع شرط إخضاع القوة للعدالة,و هكذا يكون القوي عادلا و العادل قويا.

الأدلة و الحجج و البراهين: من أسباب الجمع بين القوة و العدل في نظر "بليز باسكال" أن العدالة من دون قوة عاجزة,والقوة بدون عدالة ظالمة, فالناس قد يتبعون العادل تحقيقا للقيم الأخلاقية و المثل العليا كما قد يتبعون القوي خوفا و رهبة،و لهدا كل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى تبقى دون فعالية.أما أن نجعل الحق يطيع ويخضع الى القوة أو نعمل على تبرير القوة حتى يكون القوي وصاحب الحق في مسار واحد ما هو الا عجز عن اعطاء القوة للعدالة.

نقد و تقييم النص:لقد كان موقف"بليز باسكال" معقولا و واضحا فلا حاجة إلى القوة إلا لإحلال الحق, ولكن الانسان بأنانيته يتجاوز ما يقرره العقل و الشرع فيقع في الشر و في الظلم لدلك ترك العدل دون قوة لمن يصمد طويلاَ.

الخاتمة:

العدل و القوة مختلفان و لكن الإنسان بجميع مناقضاته يجمع بينهما من أجل تحقيق العدالة,فالقوة تحمل العنف والقهر و الظلم وهي ضمن لا أخلاقية لكن يوظفها الإنسان في تجفيف غاية أخلاقية هي العدالة, فالقوة مشروعة ادا كانت في خدمة العدالة.